دور البرلمانات في حالة الجائحة الطارئة، وفي تحقيق التعافي المستدام: التحدي المتمثل بالتعاون متعدد الأطراف

حضرة النائب المحترم دييغو بولسن

رئيس مجلس النواب

تشيلي

معالي السيدة رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي،

حضرة الزملاء رؤساء البرلمانات،

أولاً، أود أن أرسل تحياتي الحارة من تشيلي، إلى جميع أنحاء العالم الذي نجتمع فيه افتراضياً، في هذا المؤتمر الخامس لرؤساء البرلمانات. أود أن أبدأ بإحياء ذكرى ضحايا هذه الجائحة المأساوية، وألوف الناس الذين خسرناهم في كل بلد من بلداننا. صلواتي لهم، ولعائلاتهم.

ويشكل هذا المؤتمر تقليداً، يسمح لنا بالتفكير في التحديات التي نواجهها كمجتمع دولي، والدور القيادي الذي نقوم به، باعتبارنا برلمانيين، من أجل تنفيذ المشاريع التي تسمح لنا بمواجهتها. إنها فرصة لإعادة التأكيد على اتفاقيات التعاون متعدد الأطراف، بما أن العمل المشترك في عالم العولمة، والمترابط يسمح لنا بتوحيد الموارد، والتعرف على الممارسات الجيدة، لا سيما تلك المتعلقة بالأدوار التمثيلية، والتشريعية، والرقابية للبرلمانات، باعتبارها مساهمة كبيرة لا بد من أن تكون حاضرة.

وأعتبر أنه من الصواب عقد هذا الاجتماع الخامس، بالرغم من التعقيدات التي يجب تجاوزها؛ لأن اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تبرز الحاجة إلى التعاون متعدد الأطراف. في الواقع، إننا نواجه جائحة عالمية، نتيجة الفيروس القاتل الذي تفشى بسرعة في مختلف أنحاء المجتمع الدولي المترابط. لكن، لم تتمكن آليات التعاون متعدد الأطراف الاستجابة إليه كما ينبغي، وكبلدان، علينا تحمل أكثر أزمة صحية مأساوية من القرن المنصرم.

ومن أجل إبطاء العدوى، قد اضطررنا إلى تنفيذ تدابير حجز صارمة، مع المحافظة على التباعد الجسدي، وتقييد حركة الناس مع توقف الأنشطة الاقتصادية المفاجئ، والمطول. لم تتأثر الحياة اليومية للناس فحسب، بل أصيبت

أيضاً مصادر دخلهم. تطورت هذه الأزمة الصحية الدولية بسرعة لتصبح أزمة اقتصادية، واجتماعية ذات أبعاد، ما زلنا لا نفهمها تماماً. يشكل الركود الاقتصادي العالمي، والزيادة في نسب البطالة، والفقر، ومخاطر المجاعة التي حذرت منها الأمم المتحدة، تحديات طارئة، ينبغي أن نتصدى لها فوراً في كل من مجتمعاتنا، وعلى الصعيد العالمي أيضاً.

وفي تشيلي، لطالما عملنا على طول هذا المسار، منذ ظهور أول حالات إيجابية لكوفيد-19، وبعد اعتماد أول قيود مفروضة على التنقل التي تؤثر على الاقتصاد، أرسلت الحكومة مشاريع القوانين الأولى المرتبطة بـ"خطة أولية لحالات الطوارئ" إلى الكونغرس الوطني. من الآن فصاعداً، بدأ التعاون بين سلطتي الدولة لتنفيذ مجموعة من مشاريع السياسية العامة التي تركز على دعم الأسر، والأعمال التجارية، لا سيما الصغيرة والمتوسطة، لمساعدتها على مواجهة تأثير حالة الطوارئ الصحية على عائداتها.

وللشعب، والأسر، تمثل التدبير الفوري ببدل الإقامة للفئات الأكثر تهميشاً من السكان، وشمل ذلك حوالى 2.7 مليون مستفيد. بالإضافة إلى ذلك، جرى النظر في توفير الدعم الاقتصادي لثلاثة أشهر إلى الأسر المهمشة، الأسر التي اعتمدت في معظمها على الدخل غير الرسمي الذي انخفض بشكل كبير أو اختفى ببساطة عندما تم فرض الإقفال التام. تعتمد مبالغ الدخل الأسري لحالات الطوارئ (IFE، باللغة الإسبانية) على عدد أعضاء الأسرة النواة، وهي تُمنح ليس فحسب بناء على أوجه الضعف الاجتماعي-الاقتصادي متوسط المدة، بل أيضاً على ما حدث نتيجة الجائحة. في الأشهر التالية، تم إجراء بعض التعديلات على الدخل الأسري لحالات الطوارئ، مع اتفاق شامل من الأحزاب المعارضة، لزيادة المبالغ، وتوسيع نطاق تغطية الأسر التي تستفيد من ذلك.

وفي إطار العمل، قد أُجيزت مشاريع القوانين ذات الصلة لضمان الحقوق، واستمرارية الدخل للعمال. كذلك، أُجيز مشروع القانون للعمل عن بعد، وهو أسلوب أصبح معتاداً للعديد من الناس خلال حالة الطوارئ هذه، الأمر الذي أدى إلى وضع نظام محدد للحقوق، والواجبات في علاقة العمل من خلال وسائل الاتصال الشبكي، مع ضمان، على سبيل المثال، أن العمال يمكنهم توزيع المناوبة على نحو مرن، ويتمتعون بحق الاستراحة لمدة 12 ساعة يومياً.

وتم اعتماد **قانون حماية العمالة** لمواجهة الصعوبات التي قد يسببها الإغلاق الاقتصادي لرجال الأعمال، والعمال. يسمح ذلك، بينما تستمر حالة الطوارئ، بتعليق عقود العمل من دون خسارة العمال لوظائفهم كنتيجة، وكي يتمكنوا، في الوقت عينه، من الحصول على التأمين ضد البطالة، للمحافظة على دخلهم من خلال استخدام هذه الأموال. في بعض الحالات، يسمح بالاتفاق على انخفاض مؤقت لمناوبة العمل، حيث يلزم استكمالها بإيرادات التأمين ضد البطالة. لجأ أكثر من 600000 عامل إلى هذه الآلية. تمت حماية عدد كبير من الوظائف، لتجنب زيادة نسب البطالة أكثر كأثر للأزمة.

وفيما يتعلق بالشركات، نحن قلقون بصفة خاصة إزاء العجز المالي الذي قد يؤثر على الشركات الصغيرة جداً، والصغيرة، والمتوسطة الحجم. لتخفيف العبء، أُجيزت مشاريع القوانين التي تضع تدابير دعم مؤقتة، مثل خفض بعض الضرائب. من جهة أخرى، ازدادت الموارد التي تقدمها الدولة لصندوق الضمان للأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم (FOGAPE)، حيث كانت المتطلبات لتصبح من المستفدين من هذا التمويل أكثر مرونة مؤقتاً، لمدة عام.

ومؤخراً، نظراً إلى طول فترة الطوارئ، تم إحراز التقدم في تقديم خطة لمنح الحماية لقطاعات الطبقة المتوسطة التي لا تشملها التدابير السابقة. من الصحيح أن هذه الأسر من الفئة الاجتماعية–الاقتصادية هذه لديها عادة موارد أكبر، لكن أفضت خطورة الأزمة بشكل ملحوظ إلى خفض دخلهم، مما عقد أنشطتهم الإنتاجية، وأنشطة عملهم، الأمر الذي جعلهم معرضين إلى التهميش. لمساعدتهم، قدمت الحكومة خطة مجددة للطبقة المتوسطة، ركزت على أربعة مفاهيم، للنظر في التحويل المباشر للموارد للحد من تأثير فقدان الدخل. في التحويل المباشر، تم الاتفاق على توفير بدل الإقامة من 500000 بيزو، لتعويض فقدان الدخل التي شهدتها العديد من الأسر من الطبقة المتوسطة. فيما يتعلق بالمفاهيم الأربعة الرئيسية من الخطة، يتمثل الأول في توفير القروض الميسرة، ذات نسبة فائدة 0%، لتغطية نسبة كبيرة من فقدان الدخل الذي شهده العمال الذين يعملون بموجب عقد، أو بصورة فردية. قد يستفيد 600000 عامل من ذلك. يتطلع مفهومان آخران إلى توفير الأمن فيما يتعلق بالإسكان، مما يسمح بتأجيل أقساط الرهن العقاري، في حين تكون الدولة بمثابة كفيل. من جهة أخرى، تم تمديد برنامج تغطية إعانة الإيجار للطبقة المتوسطة، ما سمح لها بتغطية إيجار منزلهم لمدة ثلاثة أشهر.

أخيراً، لضمان استمرارية التعليم العالي لأطفالهم، تم تمديد القروض المضمونة من الدولة (CAE، باللغة الإسبانية)، مع زيادة عدد الأسر المستفيدة من ذلك.

وكما يتبين من هذا الاستعراض السريع، وبالتأكيد مثلما شهدتم في برلماناتكم، هيمنت التدابير لمواجهة حالة الطوارئ على جدول الأعمال. بالرغم من ذلك، ينبغي ألا نفقد بصيرة النظر إلى الحاجة إلى تناول الانتعاش الاقتصادي، عندما تنتهي حالة الطوارئ، الأمر الذي يتطلب أيضاً موارد، ورؤية مستقبلية. وفي هذا الصدد، في تشيلي، تصرفنا بحكمة، واعتمدنا إطار مالي للموارد التي سيتم استخدامها خلال السنتين القادمتين، وذلك عبر اتفاق بين الحكومة، والأحزاب المعارضة. سيتم استبعاد جزء كبير منها لإعادة تنشيط الاقتصاد، الذي ينبغي أن ينظر في إعادة البناء على نحو أفضل، لا سميا سعياً إلى التنمية المستدامة متوسطة الأجل.

ووردت الرؤية المستقبلية في هذا الاتفاق الوطني، **مع التشديد على انتعاش مراعٍ للبيئة، مع استثمارات ترتكز على مواصلة تعزيز الطاقات المتجددة، والنظيفة، وغيرها من إجراءات الحد من آثار تغير المناخ. لمواجهة هذه المرحلة الجديدة، التي نريد البدء بها بأقرب وقت ممكن، سيكون تبادل المعرفة حول خبرات البلدان ذات أهمية كبيرة، مع تحديد أفضل حلول للاستدامة، ولدى جميع هذه الحلول منتدى مناسب في المناسبات البرلمانية الدولية، مثل هذه.** سيسمح لنا هذا الانتعاش المراعي للبيئة بالتقدم على مسار الاتفاقات الدولية التي وقعنا عليها، مثل اتفاق باريس للمناخ، وخطة التنمية المستدامة للعام 2030. فيما يتعلق بهذه الأخيرة، خارطة الطريق للتعاون، والتنمية في المجتمع الدولي، علينا أن نكون حذرين من التحديات الإضافية التي تسببها أزمة الجائحة لإنجازها الشامل.

وفي ظل هذه الظروف، يشكل المؤتمر السيناريو المثالي لرفع أصواتنا بشكل جماعي، مع الدفاع عن الحاجة إلى تعاون متعدد الأطراف فعال، الذي كان ناقصاً في الأشهر الأخيرة. إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة العام 2030، إنه أمر ضروري؛ وينطبق الأمر نفسه، في حال عقدنا العزم على ضمان أن جميع البلدان يمكنها توفير الحماية الاجتماعية لسكانها الأكثر تهميشاً خلال هذه الأزمة. لذلك، من الضروري أن يحلل المجتمع الدولي التسهيلات التي تحتاج إليها البلدان الأكثر فقراً، ومديونية، فيما يتعلق بدفع الديون. لكن، ينبغي عليها أيضاً أن تشمل احتياجات إمكانية الحصول على القروض، بشروط مرنة

أكثر للبلدان النامية التي بالرغم من أنها قد تكون في شريحة متوسطة الدخل، تواجه عجزاً مالياً كنتيجة للتأثير الكبير لهذه الأزمة الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية.

وأخيراً، ينبغي تعزيز التعاون متعدد الأطراف للسيطرة نهائياً على كوفيد-19، عبر تطوير لقاح يسمح لنا بإتاحة فرص الوصول للجميع لتقليل خطر حدوث موجة جديدة من العدوى. ينبغي أن يسمح لنا هذا التعاون بفرص الوصول للجميع إلى اللقاحات، والعلاجات التي تضمن أن الصحة العامة بأنها حق مشترك لجميع الناس من حول العالم.

وحالياً، إنه من الضروري وضع خطة لرفع الأشكال الصارمة للحجز تدريجية، وخاضعة للرقابة، وآمنة، عندما تسمح لنا الشروط الوبائية، وقدرة شبكة الرعاية الصحية، والتتبع باتخاذ هذه الخطوات. ستتطلب هذه الاستراتيجية بتعاون جميع الأطراف، ولا سيما، قيادة الهيئة الوطنية للصحة، مثلما حدث في بلدنا مع تقديم خطة تدريجية، تسمح لنا بتحضير أنفسنا بشكل جماعي لهذا الأمر، وتعطي بصيص أمل صغير.

ولكن مما لا شك فيه أنه لدينا الكثير للقيام به، سنظل متيقظين، ونشطين. يمكن للتعاون متعدد الأطراف الفعال أن يوفر أوجه تآزر تضاعف جهودنا الفردية، لصالح المجتمع الدولي بأكمله.

شكراً جزيلاً.

The role of Parliaments in the pandemic emergency and in achieving a sustainable recovery: the challenge of multilateral cooperation

Honorable Deputy Diego Paulsen
President of the Chamber of Deputies
Chile

Dear Madame President of the Inter-Parliamentary Union,

Dear Fellow Parliament Presidents

First of all, I would like to send a warm greeting from Chile, to all the corners of the planet we are meeting virtually with, in this Fifth Conference of Parliament Presidents. I want to start with a heartfelt call of remembrance for the victims of this tragic pandemic, for those thousands of lives that we have lost in each and every one of our countries. For them, and their families, go my thoughts and prayers.

This Conference is now a tradition, that allows us to reflect about the challenges we face as an international community, and about the role we have as Parliamentarians to lead projects that allow us to face them. This is an opportunity to reaffirm multilateral cooperation agreements, as joint work in a global and interconnected world allows us to unite resources and learn about the best practices, especially regarding the representative, legislative and oversight roles of Parliaments, as a significant contribution that must be present.

I consider that it is right to hold this Fifth meeting, despite the complexities that had to be overcome to do so; because today, more than ever, the need for multilateral cooperation is evident. In fact, we are facing a global pandemic, the result of a deadly virus that has spread quickly throughout the interconnected international society. However, multilateral cooperation mechanisms have not been able respond to it as they should have and, as countries, we have had to handle the most dramatic health crisis of the last century.

To slow down contagions, we have been forced to implement drastic confinement measures, avoiding physical contact and restricting the movement of people with a sudden and prolonged shutdown of economic activities. Not only have the daily routines of people been affected, but their sources of income have been gravely damaged. This international health crisis has quickly evolved into an economic and social crisis of proportions that we still cannot fully understand. The global economic recession, and the increase in unemployment rates, poverty, the risk of famine that the United Nations has warned about, are urgent challenges that we must immediately respond to in each one of our societies, and also at a global level.

In Chile, we have been working along this line, ever since the appearance of the first positive COVID-19 cases and, after adopting the first mobility restriction measures that would impact the economy, the Government sent the first bills associated to an “initial emergency plan” to the National Congress. From that moment forth, collaboration began between both powers of State to implement a battery of public policy projects focused on supporting families and businesses, especially small and medium-sized ones, to help them face the impact on their revenues caused by the health emergency.

For people and their families, the most immediate measure consisted in a subsistence allowance for the most vulnerable groups of the population, reaching around 2.7 million beneficiaries. In addition, the provision of economic support for three months to vulnerable families was considered, families who, for the most part, depended on informal income that was severely reduced or simply disappeared when lockdowns were imposed. Theamounts of this Emergency Family Income (IFE, in Spanish) depend on the number of members in the nuclear family, and is given not only based on the mid-term socio-economic vulnerability, but also on what has occurred as a result of the pandemic. In the following months, certain adjustments were made to the emergency family income (IFE), with a broad agreement from the opposition parties, to increase amounts provided and broaden the coverage of the families benefitting from this.

In the work setting, relevant bills were passed to guarantee the rights and the continuity of incomes for workers. Likewise, a bill was passed for teleworking, a modality that has become normal for many during this contingency, establishing a specific regulation of rights and obligations in the working relationship through telematic means, guaranteeing, for example, that workers can spread the shift in a flexible way and that they have a right to disconnect for twelve hours a day.

The **Employment Protection Law** was adopted on foreseeing the difficulties that the economic shutdown could cause for businesspeople and workers. This allows, while the state of emergency persists, suspending work contracts without the workers losing their jobs as a result, and so that they can, at the same time, have access to unemployment insurance to maintain their income using these funds. In certain cases, it authorizes agreeing on a temporary reduction of the work shift, where the income would be complemented with the unemployment insurance. More than 600,000 workers have resorted to this mechanism. A great number of jobs have been protected, avoiding that the unemployment figures increase further still as an effect of the crisis.

Regarding the companies, we are especially concerned with the financial shortfalls that may affect micro, small and medium-sized companies. To lighten the load, bills were passed that establish temporary support measures, like the reduction of certain taxes. On the other hand, the resources provided by the State to the guarantee fund for small and medium sized businesses (FOGAPE) was increased, where requirements to become beneficiaries of this fund were temporarily, for one year, made more flexible.

Recently, given the length of the emergency, progress was made in the presentation of a plan to provide protection to middle-class segments not covered by the previous measures. It is true that families from this socio-economic segment normally have greater resources, but the severity of the crisis has noticeably reduced their incomes,

complicating their productive and work activities, leaving them at risk of vulnerability. To help them, the Government presented a revamped Middle-Class Plan, focused on four concepts, that contemplates a direct transfer of resources to mitigate the loss of earnings. In the direct transfer, the provision of a subsistence allowance of 500,000 pesos was agreed on, to offset the loss of earnings that many middle-class families have experienced. Regarding the four core concepts of the plan, the first consists in providing soft credits, at 0% interest, to cover a significant percentage of the lost earnings experienced by workers that work both under contract and on their own. This could benefit 600,000 workers. Another two concepts look to provide security in terms of housing, allowing postponing mortgage payments, with the State acting as guarantor. On the other hand, coverage of the middle-class rent subsidy program was extended, allowing them to cover the rent of their home for a 3-month period. Finally, to ensure continuity in higher education for their children, coverage of the State Guaranteed Loan (CAE, in Spanish) was extended, increasing the number of families benefitting from this.

As can be seen in this quick review, and as surely you have experienced in your parliaments, measures to face the emergency have dominated the agenda. However, we must not lose sight of the need to address the economic recovery, once the emergency is over, which will also require resources and a future vision. In this sense, in Chile we have acted with foresight, adopting, through an agreement between the government and opposition parties, a financial framework of the resources to be used over the next two years. A significant part of this will be set aside to drive the economy's reactivation, which must be considered thinking about building back better, namely, aiming for sustainable development in the mid-term.

This vision of the future was outlined in that national agreement, **emphasizing a green recovery, with investments focused on continuing to foster renewable and clean energies, and other climate change mitigation measures. To face this new stage, which we want to start as soon as possible, the mutual knowledge of the experiences of our countries will be of great relevance, identifying the best sustainable solutions, all of which have a suitable forum in interparliamentary occasions, like this one.** This green recovery will let us move forward on the path of the international agreements we have signed, like the Paris Agreement on climate change and the Agenda 2030 for Sustainable Development. Regarding the latter, a true roadmap for the cooperation and development in the international community, we must be aware of the additional challenges that the pandemic crisis is laying out for its comprehensive achievement.

Under these conditions, this Conference is the ideal scenario to collectively raise our voice, defending the need of an effective multilateral cooperation, which has been lacking in recent months. If we want to achieve the Sustainable Development Goals (SDG) of Agenda 2030, this is essential; the same applies, if we intend on guaranteeing that all countries can provide social protection to their most vulnerable population during this crisis. For this, it is necessary that the international community analyzes the facilities that the poorest, most indebted countries need regarding debt payment. But it must also cover the needs of access to credit with more flexible conditions for developing countries that,

though they may be in a middle-income segment, face financial shortfalls as a result of the dramatic impact of this health, social and economic crisis.

Finally, multilateral cooperation must be strengthened to once and for all control COVID-19, developing a vaccine that allows us to minimize the risk of a new wave of contagions. This cooperation must allow us to have universal access to vaccines and treatments that guarantee public health as a common right of all the people of the world.

Meanwhile, it will be necessary to plan an incremental, controlled, and safe lifting of the strictest forms of confinement when the epidemiological conditions, health care network capacity, and traceability allow us to take these steps. This strategy will require the collaboration of all players and, certainly, the leadership of the national health authority, as has occurred in our country with the presentation of the Step-by-Step Plan, that lets us collectively prepare ourselves for this, and that represents a small ray of hope.

But there is no doubt that we have a lot more to do, we will remain alert, vigilant, and active. An effective multilateral cooperation can create synergies that multiply our individual efforts, favoring the entire international community.

Thank you very much.